دور المسؤوليَّة الاجتماعيَّة في تحقيق التَّنمية المستدامة
"دراسة ميدانيَّة في شركات صناعة الأغذية العاملة في سوريَّة"

يامن دبس* د.سامر قاسم** د.أحمد السكري***

(الايداع:6 آذار 2022،القبول:18 آب 2022)

الملخص:

هَدَف هذا البحث إلى تحديد دور المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الخيري، البيئي) في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك في الشركات الصناعية الآتية محل الدراسة: شركة تنمية الصناعات الغذائية (كتاكيت) في دمشق، شركة صباغ وشركاه للصناعات الغذائية في دمشق، شركة الربيع للصناعات الغذائية في دمشق. قام الباحث بتوزيع (100) استبانة على عينة ميسرة من الأفراد العاملين في الشركات محل الدراسة ومن كافة المستويات الإدارية (الأعلى، الأوسط، والأدنى)، تم استرداد (90) استبانة، واستبعاد (8) استبانات منها لعدم استكمال بياناتها، وبذلك يكون عدد الاستبانات التي تم تفريغها (82) استبانة. قام الباحث بتحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS 25).

وفي نهاية البحث توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: يوجد تأثير معنوي لأبعاد المسؤولية الاجتماعية (الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الخيري، البيئي) في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، كما تقدم الباحث بمجموعة من التوصيات من أهمها: مراعاة الشركات الصناعية في توجهها لأداء المسؤولية الاجتماعية أن تركز على مجالات التنمية المستدامة والمحققة للقيمة المضافة والمفيدة لكافة فئات المجتمع وأصحاب المصلحة.

الكلمات المفتاحيَّة: المسؤولية الاجتماعية، التنمية المستدامة، الشركات الصناعية.

*طالب دكتوراه /تسويق/– قسم إدارة الأعمال– كليّة الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقيّة– سورية.

** أستاذ – قسم إدارة الأعمال– كليّة الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقيّة– سورية.

***مدرس– قسم إدارة الأعمال– كليّة الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقيّة– سورية.

The Role of Social Responsibility in Achieving Sustainable Development A Field Study in the Food Industry Companies Operating in Syria

Yamen Debes* **Dr. Samer Kasem**** **Dr. Ahmad Al-Sokkary*****

(Received:6 March 2022,Accepted:18 August 2022)

Abstract:

The aim of this research is to determine the role of social responsibility with its dimensions (economic, legal, moral, charitable, environmental) in achieving sustainable development, in the following industrial companies under study: Food Industries Development Company (KATAKIT) in Damascus, Sabbagh & Partners Company for Food Industries in Damascus, and Al-Rabie Company for Food Industries in Damascus. The researcher distributed (100) questionnaires to an accessible sample of individuals working in the companies under study and from all administrative levels (highest, middle, and lowest), (90) questionnaires were retrieved, and (8) questionnaires were excluded from them for not completing their data, thus the number of questionnaires That was uploaded (82) questionnaire. The researcher analyzed the data using the statistical analysis program (SPSS 25).

At the end of this research, the two researchers reached a set of conclusions, the most important of which are: There is a significant impact of the dimensions of social responsibility (economic, legal, moral, charitable, environmental) in achieving sustainable development in the industrial companies under study. The researchers also made a number of recommendations, including: Taking into account industrial companies in their orientation to perform social responsibility to focus on areas of sustainable development that achieve added value and are beneficial to all segments of society and stakeholders.

Keywords: Social Responsibility, Sustainable Development, Food Industries Companies.

****Professor – Department of Business Administration- Faculty of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.**

*****Assistant Professor – Department of Business Administration- Faculty of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.**

***Ph D student- Department of Business Administration- Faculty of Economics – Tishreen University- Lattakia- Syria.**

المُقدِّمة:

ظهر اتجاه فكري في أوائل الخمسينات من القرن الماضي فرض نفسه بقوة خاصة في المجتمعات الرأسمالية، حيث يدعو هذا الاتجاه إلى ضرورة التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، فأصبحت الإدارة مسؤولة ليس فقط عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية لأنشطة المؤسسة من خلال تعظيم الربحية، ولكن أيضاً بما يجب أن تؤديه المؤسسة تجاه المشاكل الاجتماعية المترتبة على أداء تلك الأنشطة، بمعنى أن الإدارة أصبحت مضطرة إلى التسليم بالمسؤولية الاجتماعية (الأداء الاجتماعي) إلى جانب مسؤوليتها الاقتصادية (الأداء الاقتصادي)، الشيء الذي حتّم على هذه المؤسسات تبني هذا النوع من المسؤوليات باعتباره بعداً جديداً من أبعاد التنافسية بين المؤسسات، من شأنه دعم وتقوية صورة المؤسسة وبالتالي مصدراً لتحقيق الميزة التنافسية لها.

توجهت المؤسسات الكبرى الملوثة في مؤتمر جوهانسبورغ 2002 حول التنمية المستدامة نحو تبني نشاطات لحماية البيئة، حيث تم الإعلان عن أكثر من 300 اتفاقية شراكة بين السلطات العمومية والقطاع الخاص كآليات للوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة مكملة للجهود الحكومية، كما تم التفاوض على العديد من العقود الهادفة إلى تخفيض التلوث في أوروبا بين السلطات العمومية والمؤسسات الاقتصادية حيث هذه الأخيرة قامت بمجموعة من المبادرات الخاصة لفائدة البيئة إضافة إلى تطوير أنظمة المراجعة الذاتية والمواثيق البيئية (ISO 14001) مثلاً، في مجمل دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، كما دأبت مجموعة كبيرة من الشركات الكبرى إلى النشر الطوعي للمعلومات المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي في تقارير النشاط وهو ما يفسر الإدماج المتزايد للبعد البيئي في استراتيجية هذه المؤسسات.

جاءت فكرة هذا البحث في ظل هذا الاهتمام المتزايد والتوجه الجديد للمؤسسات الاقتصادية من خلال تحديد دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك في عينة من شركات صناعة الأغذية العاملة في سوريَّة.

مشكلة البحث:

بعد إطلاع الباحث على العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، وبعد قيامه بدراسة استطلاعية على الشركات الآتية لصناعة الأغذية: شركة تنمية الصناعات الغذائية (كتاكيت) في دمشق، شركة صباغ وشركاه للصناعات الغذائية في دمشق، وشركة الربيع للصناعات الغذائية في دمشق: يمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال طرح التَّساؤل الرَّئيس الآتي:

ما مدى تأثير المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في شركات صناعة الأغذية العاملة في سورية؟

ومنه تتفرَّع التَّساؤلات الفرعيَّة الآتية:

- ما مدى تأثير **البعد الاقتصادي** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة؟
- ما مدى تأثير **البعد القانوني** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة؟
- ما مدى تأثير **البعد الأخلاقي** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة؟
- ما مدى تأثير **البعد الخيري** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة؟
- ما مدى تأثير **البعد البيئي** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة؟

أهمِّيَّة البحث:

تتمثل **الأهمِّيَّة النَّظريَّة** للبحث في مساهمته في تقديم إطار نظري توضيحي ومبسَّط لمتغيِّرات البحث (المسؤولية الاجتماعية، التنمية المستدامة) والذي قد يؤهله ليكون مرجعاً نظريّاً يمكن الاستفادة منه في إنجاز الدِّراسات في هذا المجال. أمَّا **الأهمية**

العمليَّة للبحث فتنبثق من الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع الذي يدعم التوجه المستقبلي للشركات الصناعية محل الدراسة في بذل المزيد إزاء مسؤولياتها الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك تتمثل أهمية البحث بالآتي:

- الاهتمام العالمي الواسع بالمسؤولية الاجتماعية واستراتيجيات إدارتها والمنافع التي تقدمها لمنظمات الأعمال.
- يستمد هذا البحث أهميته كونه يشير نظرياً وتطبيقياً للربط المنطقي بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.
- توضيح مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.
- حاجة المؤسسات الاقتصادية السورية إلى إدراك المفاهيم النظرية والممارسات العلمية للمسؤولية الاجتماعية والمنافع المترتبة عليها للدولة والمجتمع والشركة.

أهداف البحث:

تتمثل الأهداف المراد الوصول إليها من هذا البحث في:

- تحديد مدى تأثير **البعد الاقتصادي** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات محل الدراسة.
- تحديد مدى تأثير **البعد القانوني** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات محل الدراسة.
- تحديد مدى تأثير **البعد الأخلاقي** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات محل الدراسة.
- تحديد مدى تأثير **البعد الخيري** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات محل الدراسة.
- تحديد مدى تأثير **البعد البيئي** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات محل الدراسة.
- الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها إعطاء بعض التوصيات التي تساعد أصحاب القرار في الشركات محل الدراسة على تطوير عملها وتعزيز دورها ومسؤوليتها الاجتماعية تجاه بيئتها المحيطة.

فرضيَّات البحث:

تتمثَّل الفرضيَّة الرَّئيسة للبحث بالآتي:

لا يوجد تأثير معنوي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في شركات صناعة الأغذية العاملة في سورية.

ومن هذه الفرضيَّة الرَّئيسة تنبثق الفرضيَّات الفرعيَّة الآتية:

- لا يوجد تأثير معنوي **للبعد الاقتصادي** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات محل الدراسة.
- لا يوجد تأثير معنوي **للبعد القانوني** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات محل الدراسة.
- لا يوجد تأثير معنوي **للبعد الأخلاقي** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات محل الدراسة.
- لا يوجد تأثير معنوي **للبعد الخيري** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات محل الدراسة.
- لا يوجد تأثير معنوي **للبعد البيئي** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات محل الدراسة.

متغيرات البحث:

المتغير المستقل: المسؤولية الاجتماعية، وتمَّ تناوله من خلال الأبعاد الآتية (التي تمثل المتغيرات المستقلة الفرعية): البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي، البعد الخيري، البعد البيئي.

المتغير التابع: التنمية المستدامة.

منهجيَّة البحث:

بغية الإلمام بجوانب الموضـــوع تمَّ الاعتماد على المنهج الوصـــفي التحليلي عند عرض الجانب النظري ومختلف المفاهيم، وذلك بهدف الإحاطة بجوانب الموضوع وفهم كل مكوناته، حيث تمَّ الاستعانة في ذلك بمجموع الدراسات والبحوث المتوفرة، سواءً في شكل كتب، مذكرات ماجستير أو أطروحات دكتوراه، ومقالات منشورة في المجلات أو عبر مواقع الإنترنت، كما

تمَّ الاعتماد في الدراسة العملية على المنهج الوصفي التحليلي وذلك عن طريق القيام بتجميع ودراسة المعطيات الإحصائية الخاصة بـــدور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، أما أداة الدراسة فتمثلت باستبانة قام الباحث بتطويرها وإعدادها وتوزيعها على الكوادر الإدارية في الشركات الصناعية محل الدراسة.

كما تمَّ استخدام مجموعة من الأساليب والأدوات التحليلية الإحصائية وذلك لوصف عينة البحث، ولاختبار فرضياته وتحقيق أهدافه، من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) في التحليل، وتمثلت الأساليب الإحصائية بالآتي:

- تحليل ألفا كرونباخ: للتحقق من مقدار التجانس والاتساق الداخلي لأداة القياس لبيان مدى ثباتها.
- التحليل الوصفي: التكرارات والنسب المئوية لتحديد عينة البحث وفق المتغيرات الديموغرافية للمشاركين.
- التحليل الوصفي: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب، لوصف اتجاهات عينة البحث حول متغيراتها، وتحديد أهمية عباراتها.
- تحليل معامل الارتباط: للكشف عن الاتساق الداخلي لعبارات أبعاد متغيرات البحث، إضافة لتحديد العلاقة بين هذه الأبعاد.
- تحليل الانحدار المتعدد: لتحليل أثر مجموعة المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- تحليل الانحدار البسيط: لاختبار أثر كل متغير مستقل على المتغير التابع..

مجتمع البحث وعيّنته:

تمثَّل مجتمع البحث بجميع المديرين والعاملين وأفراد الكوادر البشريَّة العاملة في جميع الشركات الصناعية العاملة في سوريَّة. أمَّا عيّنة البحث فتمثَّلت بعيّنة قصدية من المديرين والعاملين والكوادر البشريَّة ومن جميع المستويات الإدارية (العليا، الوسطى، الدنيا) في الشركات الآتية لصناعة الأغذية: شركة تنمية الصناعات الغذائية (كتاكيت) في دمشق، شركة صباغ وشركاه للصناعات الغذائية في دمشق، وشركة الربيع للصناعات الغذائية في دمشق.

الدِّراسات السَّابقة:

1- دراسة (الطاهر، خامرة، 2017) بعنوان: **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق الميزة التنافسية**: تمثلت أهداف الدراسة في النقاط التالية: تسليط الضوء على موضوع يهم المؤسسات الاقتصادية والبيئة الاجتماعية بغرض المساهمة في تحقيق الميزة التنافسية وهذا من خلال إبراز مجموعة من الإجراءات الطوعية الكفيلة بتحقيق ذلك إلى جانب مراعاة السياسات البيئية الأخرى المعروفة بالسياسات البيئية الضبطية، وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية تطبق الميزة التنافسية إلى حد معين، يعتبر التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئة بديل عن الأدوات التقليدية للسياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية، هناك أدوات محاسبية تمكننا من تقييم المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة اتجاه تحقيق الميزة التنافسية.

2- دراسة (Alrubaiee, Khater, 2017) بعنوان: **العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء التسويقي: تأثير الوساطة لقيمة العميل وصورة الشركة**: هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من تأثير الوساطة لقيمة العميل وصورة الشركة على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء التسويقي. تم اختبار النموذج المقترح على البيانات التي تم الحصول عليها من خلال المسح الذي أجري على المديرين والأطباء الاستشاريين في المستشفيات الأردنية الخاصة في عمان، كما تم إجراء تحليل لنموذج المعادلة الهيكلية للتحقق من موثوقية وصحة المقاييس متعددة العناصر واختبار العلاقات المفترضة. أشارت النتائج إلى وجود تأثير مباشر إيجابي للمسؤولية الاجتماعية للشركات على قيمة العميل، صورة الشركة وأداء التسويق، كما أشارت أيضاً إلى تأثير إيجابي لقيمة العميل على صورة الشركة بالإضافة إلى الأداء التسويقي، كما أن صورة الشركة لها تأثيرات مباشرة إيجابية على أداء التسويق، كما أن المسؤولية الاجتماعية للشركات

قد عززت أداء المستشفى، ولكن هذا التأثير كان مباشراً وغير مباشر، وبالتالي فإن النتيجة تضع قيمة العميل وصورة الشركة كآلية رئيسة يتم من خلالها تحقيق الآثار المفيدة للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

3- دراسة (هاني، 2018) بعنوان: **دور المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة ميدانية لمؤسسة Lafarge Holcim بالمسيلة**: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية وما يتعلق بها، كذلك التعرف على مفهوم وأهمية التنمية المستدامة وما تقوم عليه من مبادئ، الاطلاع على واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة، محاولة اكتشاف مدى التزام مؤسسة لافارج هولسيم بالمسؤولية الاجتماعية من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة. تم إنجاز هذا البحث بالاعتماد على المزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي، وذلك بالاعتماد على المصادر الآتية: تم استعمال المسح المكتبي في الجانب النظري من أجل الوقوف على ما تناولته المراجع والمصادر العربية والأجنبية بخصوص موضوع الدراسة وكذلك المقالات والمجلات العلمية، وفي الجانب التطبيقي تم استعمال أسلوب المقابلة مع عدد من الخبراء إضافة إلى أسلوب الاستبيان وتم الاعتماد في تحليل النتائج على برنامج SPSS. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: لدى مؤسسة لافارج هولسيم قبول تام لأبعاد المسؤولية الاجتماعية ولكن بمستويات متقاربة، فالبعد الأكثر تركيزاً من قبل المؤسسة محل الدراية هو العد البيئي لذلك فهي تسعى دائماً إلى حماية البيئة وتعويض كل ما تم استغلاله بشكل غير عقلاني، كذلك فالمؤسسة محل الدراسة تتبنى المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الثلاث (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) وهو ما يساهم إيجاباً في سعيها نحو تحقيق التنمية المستدامة.

4- دراسة (Ferreira, 2020) بعنوان: **المسؤولية الاجتماعية والبيئية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**: هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع هام يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية والتزاماتها البيئية والاجتماعية بغرض المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال إبراز مجموعة من الإجراءات الطوعية الكفيلة بتحقيق ذلك، كما هدفت إلى إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لإبراز مدى التقارب والتجاوب الذي تحظى به المسؤولية البيئية والاجتماعية في مؤسساتنا الاقتصادية. تم تطبيق هذه الدراسة على المؤسسة الوطنية سوناطراك، حيث تم توضيح الجهود المبذولة في مجال الفكر المحاسبي والممارسة العملية بهدف إيجاد نموذج محاسبي موحد يتم من خلاله قياس المسؤولية البيئية والاجتماعية وعرضها، وأخيراً تم اعتماد تقسيم **Esteo** لمجالات المسؤولية البيئية والاجتماعية كأساس لقياسها وعرضها في المؤسسة الاقتصادية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أنه يتنافى مفهوم التنمية المستدامة والآثار الخارجية للمؤسسة الاقتصادية كون السوق فشل في تخصيص الموارد الاقتصادية في حالة وجود هذه الآثار أو ما يعرف بهفوات السوق. التنمية المستدامة لا تعتبر مقيدة لنشاط المؤسسة الاقتصادية إذا لم تتجاوز هذه الأخيرة الحجم المسموح به من التلوث، كما أن الأدوات التقليدية للسياسة البيئية هي أدوات رقابية وقائية للاقتصاديات التي تهدف لتحقيق التنمية المستدامة.

القسم النَّظري:

أولاً: مفهوم المسؤوليَّة الاجتماعيَّة:

هناك تعريفات كثيرة ومتنوعة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، حيث يشير **Drucker** الذي يرى أن المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه (الغالبي والعامري، 2015، 48-49)، وهناك تعريف آخر للباحث **Robbins** الذي ميَّز فيه بين المسؤولية الاجتماعية، والاستجابة الاجتماعية وفق مجموعة من الأبعاد مشيراً إلى أن المسؤولية الاجتماعية ترتكز على اعتبارات أخلاقية، حيث تركز على النهايات من الأهداف بشكل التزامات بعيدة المدى، أما الاستجابة الاجتماعية فيه عبارة عن الرد العلمي بوسائل مختلفة على ما يجري من تغيرات وأحداث اجتماعية على المدى

المتوسط والمدى القريب (الصيرفي، 2007، 16). أما وبحسب المنظمة الدولية للمعايير ISO 2012 تُعرَّف المسؤولية الاجتماعية بأنها مسؤولية المنظمات عن قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة، من خلال التزامها بالشفافية والسلوك الأخلاقي الذي يجب أن: يتناسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع، يضع في اعتباره توقعات أصحاب المصلحة، يضع في اعتباره القوانين المتعلقة بالمجتمع ويتفق مع المعايير العالمية للسلوك، وأن يكون متكامل مع المنظمة نفسها.

وبناءً عليه **يرى الباحث** أنَّ الوصول إلى تشخيص متكامل للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة في حقيقة الأمر ليس بالعملية السهلة، بل إنها معقدة جداً، ويرجع هذا في الأساس إلى أمرين: **الأول** يتمثل في وجود عدد كبير من أصحاب المصالح الذين تتعدد أهدافهم وتتباين بل وتناقض أحياناً، **والثاني** وجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع من هذه المؤسسات من جهة ومدى إمكانياتها حول ما تستطيع تقديمه فعلياً للمجتمع من جهة ثانية.

ثانياً: أهميَّة المسؤوليَّة الاجتماعيَّة:

تتضح أهمية المسؤولية الاجتماعية من حيث أنَّ قيام المنظمات بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حدٍ كبير دعم جميع أفراد المجتمع لأهداف ورسالة المنظمة، مما دعا بعض المفكرين والباحثين إلى تسمية المسؤولية الاجتماعية بعدة مسميات منها (ضمير المنظمات، مواطنة المنظمات، الأعمال المسؤولة)، ومن شأن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تحقيق عدة مزايا بالنسبة للمنظمة والمجتمع والدولة، والتي يمكن إيجازها على الشكل الآتي: (الغالبي والعامري، 2005، 52) (ناصر، الخضر، 2013، 23–24) (أبو هربيد، 2017، 5):

1- بالنسبة للمنظمة:

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال وخاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة تجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة.
- من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.
- تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوباً فعالاً مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع.
- كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية.

2- بالنسبة للمجتمع:

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوافر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح.
- الارتقاء بالتنمية انطلاقاً من زيادة التثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

3- بالنسبة للدولة:

- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى.
- يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.
- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعاً بعيداً عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

ثالثاً: أبعاد المسؤوليَّة الاجتماعيَّة:

من بين الرواد الباحثين والإداريين الاجتماعيين الذين ركزوا على البعد الاجتماعي للمؤسسات نجد **Caroll** الذي قدم نموذجاً من أكثر النماذج شهرة، حيث يعتمد هذا النموذج في مجال المسؤولية الاجتماعية على أبعاد أساسية هي:

1- **البعد الاقتصادي**: ينصبُّ في جوهره على تحقيق الأرباح وزيادة العائد على الاستثمار للمساهمين في الشركة الراعية لأموالهم والمسؤولة عن تنميتها بعمل مربح، ومسؤوليتها في توفير أجواء عمل مناسبة تجعل العاملين أقدر على إنجاز عملهم بشكل صحيح وبكفاءة. حيث تتضمن فكرة المسؤولية الاقتصادية بالدرجة الأولى التركيز على تحقيق الأرباح للمالكين والإدارة والعاملين والمساهمين فيها، كما أن Drucker عبر عن ذلك بقوله إن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تتمثل أولاً بتحقيق الأرباح الاقتصادية التي تمكنها من تغطية التكاليف المستقبلية، لأنها إذا لم تستطع المؤسسة تحقيق هذه الأرباح فإنها لن تتمكن من تلبية أية مسؤوليات اجتماعية أخرى، لهذا فإن المسؤولية الاجتماعية تركز على بعدين اقتصادي واجتماعي، ويرى الباحثون أن كلا البعدين مهم ولا يمكن التركيز على واحد وإهمال الآخر بل يجب أن يكونان في توازي مع بعض حتى تتحقق المسؤولية الاجتماعية إضافة إلى تحقيق الربح لباقي الأطراف التي تتأثر بقرارات المؤسسة كتقديم منتجات للمستهلكين بأسعار مناسبة ووظائف بأجور عادلة للعاملين، كل ذلك يجب أن يتم في إطار الأنظمة واللوائح النافذة (ناصر، الخضر، 2013، 21). ومن أهم متغيرات البعد الاقتصادي هي (سعيد والباوي، 2010، 214):

- **القدرات الداخلية:** ويقصد بها الأنشطة والبرامج والسياسات التي تعزز من القدرات الداخلية للمنظمة ذات الإطار الاجتماعي، ومن الأمثلة على ذلك تعزيز هيكل العلاقات الخارجية، وضع منظومة التشريعات والقوانين، نشر الثقافة التنظيمية، تأسيس وحدة للمسؤولية الاجتماعية.
- **الموارد البشرية:** ويقصد بها صياغة استراتيجية الموارد البشرية على ضوء مفاهيم المسؤولية الاجتماعية، وانعكاس هذه الصياغة في إجراءات التعيين، والتطوير، والاحتفاظ، والقواعد القانونية.
- **بيئة العمل:** ويقصد بها توفير الظروف الداخلية الملائمة لأداء العاملين وتحفيزهم نحو الأداء الأفضل من خلال توفير الظروف الآمنة في موقع العمل، وتوفير الخدمات الاجتماعية الملائمة، ومتطلبات السلامة، والروح المعنوية.
- **الهيكل الساند:** ويقصد به صياغة النشاطات الاجتماعية الساندة لعمليات المنظمة، وبالإمكان العمل به من خلال فرص المشاركة في اتخاذ القرار، وحقوق أصحاب المصالح، والنشاطات النقابية، والحياة المهنية والاجتماعية.
- **الزبون:** ويقصد به تحديد النشاطات والبرامج الملائمة التي تستجيب لمتطلبات الزبون وحاجاته، والتي قد تكون على شكل صيانة المتطلبات التشريعية والقانونية، وسرية معلومات الزبون، وأسعار مخفضة للفقراء والمحتاجين والمنتجات غير المطابقة.

2- **البعد الأخلاقي**: يمثل السلوك المقبول الذي يتبع قراره من قبل المساهمين، المستثمرين، وعامة المجتمع، والشركات الصناعية ذاتها العاملة في نفس المجال، ومعظم القواعد التي تحكم هذا السلوك هي بمثابة أعراف وتقاليد وقيم. تتمثل المسؤولية الأخلاقية في ضرورة التزام المؤسسات عند قيامها بوظائفها ومهامها بإتباع الأسس والقواعد التي تتفق مع منظومة القيم والضوابط، العادات والتقاليد واحترام الثقافات الأساسية والفرعية دون إلحاق أي ضرر بالمجتمع ومكوناته. (البكري، 2001، 51)

3- **البعد الاجتماعي**: هو احترام الأنظمة والقوانين والثقافات المختلفة وتعزيز القيم الأخلاقية، والتكافل الاجتماعي ومواجهة الكوارث والأزمات ودعم الأنشطة الرياضية والصحية. والمبدأ الأساسي في هذا البعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية هو البحث بشكل دائم عن الأساليب والطرق التي تساعد في تحسين نوعية الحياة للعاملين ولأفراد المجتمع، وذلك من خلال

إسهاماتها الطوعية بأموالها وبرامجها لصالح المجتمع وذلك عبر دعم برامج التنمية المحلية، وهذا ما يساهم في ضمان بقاء المؤسسة وازدهارها وتطورها وتحسين صورتها أمام المجتمع (البكري، 2001، 52). ومن أهم متغيرات هذا البعد ما يأتي (Bhattacharyya, 2008, 54):

- **الأعمال الخيرية:** ويقصد بها الأنشطة والخدمات الإنسانية التي تكسب المنظمة تعاطف المجتمع، وبالإمكان القيام بها من خلال الهبات والمساعدات، والمشاريع الخيرية والمشاركة في الأعمال الخيرية ورعاية أسر العاملين.
- **مساندة منظمات المجتمع المدني:** ويقصد بها تقديم حزمة من أنواع المساندة المالية والمادية والمعنوية التي تقدمها المنظمة لمنظمات المجتمع المدني، والتي يمكن أن تكون على أشكال متعددة من المساندة مثل الرعاية، وقنوات الاتصال، والمشاركة، والمشاريع.
- **خدمة المجتمع:** ويقصد بها الخدمات الاجتماعية والمعنوية الضرورية التي يحتاجها المجتمع، والتي يمكن تقديمها من خلال الظروف والمناسبات المعينة، وقد تكون على شكل احترام المجتمع، والرعاية الاجتماعية والصحية، والوسائل الترفيهية، والخدمات الثقافية والتعليمية.
- **الشفافية:** ويقصد به الالتزام بالقوانين والإجراءات التي تمكن المجتمع وأصحاب المصالح من الوصول بسهولة إلى معلوماتها، والتي يمكن التعامل بها من خلال، الإفصاح العام، مكافحة الاستغلال الوظيفي، ومكافحة الرشوة، وسهولة الوصول للمعلومات.
- **متطلبات البيئة:** ويقصد بها الأنشطة والوسائل والبرامج التي تقوم بها المنظمة للحفاظ على بيئة نظيفة ومستدامة، والتي يمكن القيام بها من خلال إجراءات عديدة مثل: حماية الموارد الطبيعية، التخلص من النفايات والعوادم بطريقة علمية، مكافحة مسببات التلوث، وموازنة المسؤولية الاجتماعية.

4- **البعد القانوني:** يعني البعد القانوني الالتزام بالقوانين المحلية والوطنية أثناء ممارسة النشاط الاقتصادي، ومراعاة القوانين العالمية، والتزام الشفافية في نشر الأنظمة والقوانين الدولية، بحيث يتسنى لجميع الموظفين والجهات القانونية الأخرى الاطلاع عليها. وهناك من يرى أن المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام وواجب قانوني، أي أن المؤسسات عند ممارستها لأنشطتها ووظائفها المختلفة يجب أن تكون متفقة ومتطابقة مع منظومة القوانين والتشريعات النافذة إلى جانب سعي هذه المؤسسات إلى تحقيق أهدافها الربحية (البكري، 2001، 76).

5- **البعد البيئي:** يتمثل البعد البيئي في الالتزام بالممارسات البيئية الصحيحة في العملية الإنتاجية وتطوير بيئة العمل، والالتزام بحماية البيئة على المستوى المحلي والعالمي، كحيازة شهادة الآيزو 14000.

رابعاً: مفهوم التَّنمية المستدامة:

عرَّفت اللجنة الدولية حول التنمية والبيئة التنمية المستدامة في عام 1987 بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم (Todaro, 2006, 166)، ثم ترسخ مفهوم التنمية المستدامة عند الجميع في 1992، في قمة "ريو" أو قمة الأرض بالبرازيل، حيث ظهرت عدة جمعيات غير حكومية مهتمة بالبيئة ذات بعد وطني، وإقليمي وعالمي خاصة في الدول المتقدمة، وقد وافقت عليه كل الدول المشاركة في الاتفاقية، مما أدَّى إلى انبثاق ما يسمى بأجندة القرن 21، والسمة الأساسية لهذا البرنامج هو الاهتمام بالتنمية المتواصلة (المستدامة).

كما يعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة التنمية المستدامة بأنها: تنمية تستجيب لاحتياجات الأجيال الراهنة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة للاستجابة أو على الوفاء باحتياجاتها أيضاً، حيث يتضح من التعريف الرؤية المستقبلية لضمان استمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال والمحافظة على حقوق الإنسان في العيش الكريم آنياً ومستقبلاً، إذ تركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة، مفادها أن الاهتمام بالبيئة جوهر التنمية الاقتصادي، نظراً

لكون الموارد الطبيعية هي أساس النشاط الصناعي والزراعي، فالأجيال الحاضرة تستغل هذه الموارد محققة نجاحاً في النمو أو المنافسة، متجاهلة حقوق الأجيال القادمة في البيئة والموارد الطبيعية، وهذا لا شك أنه يهدد بعدم استمرارية التنمية في المستقبل، فالنجاح الحقيقي هو إن حافظنا على قاعدة الموارد الطبيعية والمحددات البيئية، واستطعنا تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود (الحربي، 2019، 23).

خامساً: أهداف التَّنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف، وهي: (الطاهر ،2010، 72)

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.

2- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة: وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

3- احترام البيئة الطبيعية: وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

4- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطر عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

6- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع: وذلك بإتباع طريقة تلاءم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

7- تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

النَّتائج والمناقشة:

1- أداة الدراسة:

بعد اطِّلاع الباحث على مجموعة من الدراسات والأبحاث العربيَّة والأجنبيَّة التي تناولت دور البيئة المستدامة في تحقيق التنمية المستدامة، وبناءً على نتائج الدِّراسة الاستطلاعيَّة التي قام بها للشَّركات الصِّناعية محلِّ الدِّراسة، قام الباحث بتصميم استبانة تضمَّنت مجموعة من الأسئلة المتعلِّقة بموضوع البحث.

قام الباحث بتوزيع (100) استبانة على عينة ميسرة من الأفراد العاملين في فروع الشركات الصناعية الآتية محل الدراسة: شركة تنمية الصناعات الغذائية (كتاكيت) في دمشق، شركة صباغ وشركاه للصناعات الغذائية في دمشق، شركة الربيع للصناعات الغذائية في دمشق، وفي كافة المستويات الإدارية (الأعلى، الأوسط، والأدنى)، تم استرداد (90) استبانة، واستبعاد

(8) استبانات منها لعدم استكمال بياناتها، وبذلك يكون عدد الاستبانات التي تم تفريغها (82) استبانة. قام الباحث بتحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS 25).

2- اختبار صدق وثبات الاستبانة:

تمَّ التأكُّد من صدق الاستبانة بأن قام الباحث بعرضها على (4) من المحكِّمين المتخصِّصين في التسويق والإدارة والإحصاء. وفي ضوء الملاحظات والتَّوجيهات التي قدَّمها المحكِّمون قام الباحث بإجراء التَّعديلات التي تركَّزت معظمها في تحسين صياغة بعض العبارات وحذف بعض العبارات غير الملائمة.

تمَّ التأكُّد من "ثبات الاستبانة" بأن قام الباحث بحساب معامل ثبات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة من جهة، ولجميع فقرات الاستبانة من جهةٍ ثانية. يتمُّ حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ عن طريق برنامج (SPSS)، وعادةً ما تكون قيمته مقبولة إذا زادت عن (0.60)، وكانت النَّتائج كما هي مبيَّنة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المحور	معامل ألفا كرونباخ
1	البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية	0.765
2	البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية	0.831
3	البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية	0.842
4	البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية	0.869
5	البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية	0.784
6	التنمية المستدامة	0.737
	جميع المحاور السابقة معاً	0.816

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يظهر من الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل محور من محاور الاستبانة، فهي تتراوح بين (0.737) و (0.869)، أما قيمة هذا المعامل لجميع محاور الاستبانة مجتمعة فقد بلغت (0.816). وبذلك يمكن القول أن الاستبانة تتمتع بدرجة جيدة جداً من الصدق والثبات، مما يعني أنها قابلة للتوزيع على أفراد العينة وصالحة للحصول على البيانات المطلوبة..

3- اختبار فرضيَّات البحث:

قام الباحث باختبار فرضيات البحث باستخدام البرنامج الإحصائي **(SPSS 25)**، حيث تمت المقارنة بين القيمة الاحتمالية **(P = Sig.)** مع مستوى الدلالة **(α = 0.05)**، وتم تقرير النتيجة كما يلي: يتم قبول الفرضية الابتدائية إذا كانت القيمة الاحتمالية **(P = Sig.)** أكبر من مستوى الدلالة **(α = 0.05)**، بينما يتم رفض الفرضية الابتدائية إذا كانت القيمة الاحتمالية **(P = Sig.)** تساوي أو أصغر من مستوى الدلالة **(α = 0.05)**.

1/3- اختبار الفرضيَّة الفرعيَّة الأولى:

H0: لا يوجد تأثير معنوي **<u>للبعد الاقتصادي</u>** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث أولاً باختبار العلاقة بين البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول رقم (2): اختبار العلاقة بين البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	F	Std. Error of the Estimate	Sig.
1	.768[a]	.589	.687	13.463	.853	.001[b]

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يتضح من الجدول رقم (2) أن قيمة معامل الارتباط تبلغ (0.768)، مِما يعني أن العلاقة طردية ومقبولة بين البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة. كما يظهر من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد قد بلغت (0.589)، مِما يعني أن البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية يفسر تقريباً (59%) من قيم التغييرات في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وتعود النسبة المتبقية إلى تأثير متغيرات أخرى. كما يظهر من الجدول أن قيمة (F) قد بلغت (13.463)، عند مستوى الدلالة (Sig. = 0.001)، مما يعني (Sig. = 0.001 < 0.05)، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الخطي دال إحصائياً، وبالتالي فإن النموذج بشكل عام معنوي وصالح للتحليل الإحصائي.

ثم قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار الخطي لدراسة تأثير البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول (3): نتائج تحليل الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.259	.743		5.732	.000
	البعد الاقتصادي	.300	.082	.768	3.669	.001

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يظهر من تحليل الانحدار الخطي في الجدول (3) أن أثر البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة هو دال إحصائيّ حسب قيمة **T** المحسوبة، والتي تساوي (3.669)، وذلك عند معنوية الدلالة الحسابية (Sig. = 0.001)، وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية (Sig. = 0.05)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة، حيث يوجد تأثير معنوي للبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة. وبناءً على ما سبق تظهر معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$y = 4.259 + 0.3\,x$$

أي أن زيادة البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية بمقدار وحدة واحدة سيساهم في زيادة تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.3)، وبالتالي يوجد تأثير إيجابي للبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

2/3– اختبار الفرضيَّة الفرعيَّة الثَّانية:

H0: لا يوجد تأثير معنوي **للبعد القانوني** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث أولاً باختبار العلاقة بين البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول (4): اختبار العلاقة بين البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	F	Std. Error of the Estimate	Sig.
1	.749[a]	.561	.594	7.214	.727	.010[b]

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يتضح من الجدول رقم (4) أن قيمة معامل الارتباط تبلغ (0.749)، مِما يعني أن العلاقة طردية ومقبولة بين البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة. كما يظهر من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد قد بلغت (0.561)، مِما يعني أن البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية يفسر تقريباً (56%) من قيم التغييرات في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وتعود النسبة المتبقية إلى تأثير متغيرات أخرى. كما يظهر من الجدول (4) أن قيمة (F) قد بلغت (7.214)، عند مستوى الدلالة (Sig. = 0.010)، مما يعني (Sig. = 0.010 < 0.05)، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الخطي دال إحصائياً، وبالتالي فإن النموذج بشكل عام معنوي وصالح للتحليل الإحصائي.

ثم قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار الخطي لدراسة تأثير البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول (5): نتائج تحليل الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.646	.858		5.417	.000
	البعد القانوني	.220	.082	.749	2.686	.010

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يظهر من تحليل الانحدار الخطي في الجدول (5) أن أثر البعد القانوني في تحقيق التنمية المستدامة هو دال إحصائيٌ حسب قيمة **T** المحسوبة، والتي تساوي (2.686)، وذلك عند معنوية الدلالة الحسابية (Sig. = 0.010)، وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية (Sig. = 0.05)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة، حيث يوجد تأثير

معنوي للبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة. وبناءً على ما سبق تظهر معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$y = 4.646 + 0.22\ x$$

أي أن زيادة البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية بمقدار وحدة واحدة سيساهم في زيادة تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.22)، وبالتالي يوجد تأثير إيجابي للبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

3/3- اختبار الفرضيَّة الفرعيَّة الثَّالثة:

H0: لا يوجد تأثير معنوي **للبعد الأخلاقي** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث أولاً باختبار العلاقة بين البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول (6): اختبار العلاقة بين البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	F	Std. Error of the Estimate	Sig.
1	.817[a]	.667	.725	15.753	.956	.000[b]

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يتضح من الجدول رقم (6) أن قيمة معامل الارتباط تبلغ (0.817)، مِما يعني أن العلاقة طردية ومتينة بين البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة. كما يظهر من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد قد بلغت (0.667)، مِما يعني أن البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية يفسر تقريباً (67%) من قيم التغييرات في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وتعود النسبة المتبقية إلى تأثير متغيرات أخرى. كما يتضح من الجدول أن قيمة **(F)** قد بلغت (15.753)، عند مستوى الدلالة (Sig. = 0.000)، مما يعني (Sig. = 0.05 > 0.000)، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الخطي دال إحصائياً، وبالتالي فإن النموذج بشكل عام معنوي وصالح للتحليل الإحصائي.

ثم قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار الخطي لدراسة تأثير البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول (7): نتائج تحليل الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.588	.701		7.971	.000
	البعد الأخلاقي	.262	.135	.817	1.937	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يظهر من تحليل الانحدار الخطي في الجدول (7) أن أثر البعد الأخلاقي في تحقيق التنمية المستدامة هو دال إحصائيّ حسب قيمة **T** المحسوبة، والتي تساوي (1.937)، وذلك عند معنوية الدلالة الحسابية (Sig. = 0.000)، وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية (Sig. = 0.05)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة وقبول الفرضية البديلة، حيث يوجد تأثير معنوي للبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة. وبناءً على ما سبق تظهر معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$y = 5.588 + 0.262\ x$$

أي أن زيادة البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية بمقدار وحدة واحدة سيساهم في زيادة تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.262)، وبالتالي يوجد تأثير إيجابي للبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

4/3- اختبار الفرضيَّة الفرعيَّة الرَّابعة:

H0: لا يوجد تأثير معنوي **للبعد الخيري** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث أولاً باختبار العلاقة بين البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول (8): اختبار العلاقة بين البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	F	Std. Error of the Estimate	Sig.
1	.752[a]	.566	.581	6.991	.665	.003[b]

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يتضح من الجدول رقم (8) أن قيمة معامل الارتباط تبلغ (0.752)، مِما يعني أن العلاقة طردية ومقبولة بين البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة. كما يظهر من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد قد بلغت (0.566)، مِما يعني أن البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية يفسر تقريباً (57%) من قيم

التغييرات في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وتعود النسبة المتبقية إلى تأثير متغيرات أخرى. كما يظهر من الجدول (8) أن قيمة (F) قد بلغت (6.991)، عند مستوى الدلالة (Sig. = 0.003)، مما يعني (Sig. = 0.003 < 0.05)، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الخطي دال إحصائياً، وبالتالي فإن النموذج بشكل عام معنوي وصالح للتحليل الإحصائي.

ثم قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار الخطي لدراسة تأثير البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول (9): نتائج تحليل الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.123	.938		5.463	.000
	البعد الخيري	.223	.116	.752	1.920	.003

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يظهر من تحليل الانحدار الخطي في الجدول (9) أن أثر البعد الخيري في تحقيق التنمية المستدامة هو دال إحصائيٌ حسب قيمة **T** المحسوبة، والتي تساوي (1.920)، وذلك عند معنوية الدلالة الحسابية (Sig. = 0.003)، وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية (Sig. = 0.05)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة وقبول الفرضية البديلة، حيث يوجد تأثير معنوي للبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

وبناءً على ما سبق تظهر معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$y = 5.123 + 0.223\,x$$

أي أن زيادة البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية بمقدار وحدة واحدة سيساهم في زيادة تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.223)، وبالتالي يوجد تأثير إيجابي للبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

5/3- اختبار الفرضيَّة الفرعيَّة الخامسة:

H0: لا يوجد تأثير معنوي **للبعد البيئي** للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة..

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث أولاً باختبار العلاقة بين البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول (10): اختبار العلاقة بين البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	F	Std. Error of the Estimate	Sig.
1	.727[a]	.529	.463	10.357	.529	.015[b]

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يتضح من الجدول رقم (10) أن قيمة معامل الارتباط تبلغ (0.727)، مِما يعني أن العلاقة طردية ومقبولة بين البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة. كما يظهر من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد قد بلغت (0.529)، مِما يعني أن البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية يفسر تقريباً (53%) من قيم التغييرات في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وتعود النسبة المتبقية إلى تأثير متغيرات أخرى. كما يظهر من الجدول (10) أن قيمة **(F)** قد بلغت (10.357)، عند مستوى الدلالة (Sig. = 0.015)، مما يعني (Sig. 0.05 > 0.015 =)، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الخطي دال إحصائياً، وبالتالي فإن النموذج بشكل عام معنوي وصالح للتحليل الإحصائي.

ثم قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار الخطي لدراسة تأثير البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول (11): نتائج تحليل الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.635	.805		5.760	.000
	البعد البيئي	.260	.090	.727	2.891	.015

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يظهر من تحليل الانحدار الخطي في الجدول (11) أن أثر البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة هو دال إحصائيٌ حسب قيمة **T** المحسوبة، والتي تساوي (2.891)، وذلك عند معنوية الدلالة الحسابية (Sig. = 0.015)، وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية (Sig. = 0.05)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الخامسة وقبول الفرضية البديلة، حيث يوجد تأثير معنوي للبعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة. وبناءً على ما سبق تظهر معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$y = 4.635 + 0.260\,x$$

أي أن زيادة البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية بمقدار وحدة واحدة سيساهم في زيادة تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.260)، وبالتالي يوجد تأثير إيجابي للبعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

6/3– اختبار الفرضيَّة الرَّئيسة:

H0: لا يوجد تأثير معنوي **للمسؤولية الاجتماعية** في تحقيق التنمية المستدامة في شركات صناعة الأغذية العاملة في سورية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد للتحقق من دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول رقم (12): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة

Sig.	T	β		DF	F	R Square	R	Model
.000[b]	11.697	2.727		1	44.509	0.621	0.788[a]	1
.002	3.287	0.338	البعد الاقتصادي					
.002	3.231	0.296	البعد القانوني	80				
.007	2.827	0.282	البعد الأخلاقي					
.001	3.440	0.304	البعد الخيري	81				
.000	4.740	0.426	البعد البيئي					

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يوضح الجدول (12) تأثير جميع أبعاد المسؤولية الاجتماعية مجتمعةً في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات محل الدراسة، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لجميع أبعاد المسؤولية الاجتماعية مجتمعة في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات محل الدراسة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط **(R)** بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة (0.788) عند مستوى دلالة (0.05)، مما يعني أن الارتباط طردي ومقبول. أما معامل التحديد **(R Square)** فقد بلغت قيمته (0.621)، أي أن ما نسبته (62%) من التغيرات في تحقيق التنمية المستدامة ناتج عن التغير في مستوى الاهتمام بأبعاد المسؤولية الاجتماعية، أو بعبارة أخرى، إن أبعاد المسؤولية الاجتماعية تفسر (62%) من التغيرات في تحقيق التنمية المستدامة، أما باقي النسبة فتعود إلى تأثير متغيرات أخرى. أما معامل التأثير **(β)** فقد بلغت قيمته (0.338) للبعد الاقتصادي، و(0.296) للبعد القانوني، و(0.282) للبعد الأخلاقي، و(0.304) للبعد الخيري، و(0.426) للبعد البيئي. وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام بأبعاد المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى الزيادة في تحقيق التنمية المستدامة بقيمة (0.338) للبعد الاقتصادي، و(0.296) للبعد القانوني، و(0.282) للبعد الأخلاقي، و(0.304) للبعد الخيري، و(0.426) للبعد البيئي. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة **(F)** المحسوبة التي بلغت (44.509)، وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الرئيسة، وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: **وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات محل الدراسة.** وعليه يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي على الشكل الآتي:

$$Y = 2.727 + 0.338\ X1 + 0.296\ X2 + 0.282\ X3 + 0.304\ X4 + 0.426\ X5$$

النَّتائج والتَّوصيات:

أسفر البحث عن التوصُّل إلى النتائج الآتية:

1- يوجد تأثير معنوي للبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

2- يوجد تأثير معنوي للبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

3- يوجد تأثير معنوي للبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

4- يوجد تأثير معنوي للبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

5- يوجد تأثير معنوي للبعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

6- يوجد تأثير معنوي لأبعاد المسؤولية الاجتماعية "مجتمعة" في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

كما اقترح الباحث التوصيات الآتية:

1- زيادة المعرفة حول التأثير الإيجابي للمسؤولية الاجتماعية للشركات على الأعمال التجارية والشركات في البلدان النامية.

2- أهمية بذل الدولة لجهود حثيثة لتعزيز ربط مفهوم العمل الخيري بالتنمية المستدامة، وإضفاء الطابع المؤسسي على نشاطات المسؤولية الاجتماعية.

3- الالتزام بالمواثيق والمبادرات الدولية التي تصب في خانة تحسين الأداء الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة.

4- تنويع الممارسات والنشاطات الاجتماعية التي تقوم بها الشركات محل الدراسة ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية الشاملة والتي تحقق رضا وولاء أصحاب المصالح سواء أكان من داخل الشركة أم خارجها، وألا تقتصر تلك النشاطات على نشاط معين دون غيره.

5- الحث على تنظيم منتديات وملتقيات دورية تخص المؤسسات الاقتصادية وتوعيتها بأهمية الجوانب البيئة والاجتماعية، واستصدار قرارات وبنود تتعهد المؤسسات بتنفيذها وتطبيقها عملياً وتشجيع الجامعات السورية على تنويع التخصصات في مجال البيئة والاستثمار الاجتماعي لما لهذه المجالات من أهمية في التنمية المستدامة.

6- مراعاة الشركات الصناعية في توجهها لأداء المسؤولية الاجتماعية أن تركز على مجالات التنمية المستدامة والمحققة للقيمة المضافة والمفيدة لكافة فئات المجتمع وأصحاب المصلحة.

7- ضرورة اهتمام الشركات الصناعية محل الدراسة بالبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية.

8- إنشاء قسم متخصص بإدارة المسؤولية الاجتماعية يتولى تخطيط وتنفيذ وتقييم برامج المسؤولية الاجتماعية، والتنسيق مع أصحاب المصلحة، وتابعة بشكل مباشر للإدارة العليا.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1- أبو هربيد، ياسر سعيد (2017). **دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى.

2- البكري، ثامر ياسر (2001). **التسويق والمسؤولية الاجتماعية.** الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، عمان.

3- الحربي، عبد العزيز سليم (2019). **المدخل الاقتصادي في دراسات حول مداخل التنمية المستدامة.** الرياض.

4- سعيد، سناء عبد الرحيم و الباوي، عبد الرضا ناصر (2010). **الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة "دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية".** مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد /83/، 203- 244.

5- الصيرفي، محمد (2007). **المسؤولية الاجتماعية للإدارة.** الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، الإسكندرية.

6- الطاهر، خامرة (2017). **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك".** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

7- الطاهر، محمد قادري (2010). **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق.** دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.

8- الغالبي، طاهر والعامري، صالح (2015). **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال.** الطبعة الرابعة، دار وائل لانشر والتوزيع، الأردن.

9- ناصر، محمد جودت والخضر، علي (2013). **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل.** منشورات جامعة دمشق، سورية.

10- هاني، العمر (2018). **دور المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة "دراسة ميدانية لمؤسسة Lafarge Holcim بالمسيلة".** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Alrubaiee, Laith, Khater, Saja (2017). **Relationship between Corporate Social Responsibility and Marketing Performance: The Mediating Effect of Customer Value and Corporate Image.** International Business Research, Vo (10), 1166-1338.

2- Bhattacharyya (2008). **Some Sekjour Development of a CCR. Strategy Framework.** Doctoral thesis, Queen's university Belfast.

3- Ferreira, Gilcine (2020). **Social and Environmental Responsibility is an introduction to the Contribution of the Economic Institution to Achieving Sustainable Development.** Social Responsibility Journal, Vol 12, 535-544.

4- Todaro, M. P., & Smith, S. (2006). **Economic Development.** Addison-Wesley New York.